لدعم مشاركة المرأة..برلمان الظل النسائي يعقد ورشه تدريبية في الحديدة

«الميثاق»-خاص:

■ تعقد المدرسة الديمقراطية وبرلمان الظل النسائي في محافظة الحديدة ورشة تدريبية لمناصرة وكسب التاييد لقضايا النساء وستكرس الورشة التي ستعقد في الفترة «٢١-٢٣ فبراير ٢٠٠٩م» لمناقشة قضايا المرأة ودعم مشاركتها السياسية بصقل مهارات المشاركة لدى القيادات النسوية كما سيتطرق المشاركون في الورشة الى كيفية العمل لدعم ترشيح المرأة للبرلمان المقبل وتوعية النساء والرجال باهمية دعم المرأة للوصول الى البرلمان وإحداث التغيير.

أهمية الضمان الاجتماعي

ابتسام الهويدي

■ إن حماية العمال فيما يسمى بالضمان الاجتماعي بشقيه المساعدات العامة ، والتأمينات الاجتماعية في حالة إنهاء استخدامهم، والحماية لدخولهم في حالة فقدان العمل والبطالة والمرض والعجز والشيخوخة والأمومة من الأدوات الأساسية التي يجب توافرها في أي مجتمع مهما كانت الانظمة الاقتصادية التي تتبعها هذه المجتمعات. وتكتسب الحماية الاجتماعية أهمية أكبرعندما ينفتح الاقتصاد في أي دولة على الاسواق العالمية ، وفي هذه الحالة يتعرض الاقتصاد إلى مخاطرالتقلب في هذه الأسواق سلباً أو إيجابياً. مما يعني انتقال الأزمات من أي مكان في العالم. وهنا يكون من يدفع الثمن هم العمال،لذا يتوجب على كل مجتمع أن يحصن عماله ضد أي آثار سلبية في الأسواق العالمية.

لقد عانى العمال منذ الربع الأخير للقرن الماضي من مساوىء العولة والتي توجت مؤخراً بانهيارالأسواق المالية.

لقد كانت دولة الرفاه الاجتماعي التي قامت معظم الدول بتأسيسها منذ منتصف القرن الماضي هي التي وفرت الحماية الاجتماعية على أنقاض المخاطرالسلبية للتجارة التي كانت الدول تفرض الحماية على السلع والبضائع دون التفكير بالمخاطر التي يتعرض لها العمال نتيجة سياسة التجارة الحرة من فقدان أعمالهم. واليوم يتوجب النظر إلى الحماية الاجتماعية سواء تلك التي تمولها الدول من مواردها العامة أو تلك التي يتحمل جزءاً من تكاليفها العمال كبديل إيجابي للحماية التي تتخذ شكل التعريفات الجمركية ، والقيود على الإستيراد ،ونظام الحصص .... إلخ.

إن الحماية الاجتماعية هي بكل تأكيد ضرورة حيوية لأداء سليم لسوق العمل. ففي غياب التأمين ضد البطالة والذي يعتبرمن أهم فروع التأمينات الاجتماعية، يجبر العمال الذين يفقدون وظائفهم عادة على القبول بأية وظيفة أخرى معروضة بصرف النظرعمّا إذا كانت تتناسب ومستوى مهاراتهم أوالراتب أو محل الإقامة. فإنهم إما يجدون بسرعة وظيفة في مكان سكنهم ، أو ينتقلون أو يتسربون من سوق العمل.

إن التأمين ضد البطالة يوفرالوقت لمن ليس لديهم وظائف لكي يبحثوا عنها، وبالتالي فهو يوفر لهم فرصة أفضل لإيجاد عمل مناسب.

إن للحماية الاجتماعية فوائد مهمة، فهي تحفزالادخار، وتديم الطلب الكلي من خلال مزيد من المساواة في توزيع الدخل، والاستقرار في القوة الشرائية. وهي أيضا تخفف مستوى الفقر الذي أصبح اليوم مصدر قلق لكثير من حكومات الدول النامية والفقيرة. كما تسهم الحماية الاجتماعية في السلم والتماسك الاجتماعي والاستقرارالسياسي، لذلك فإن مشكلة الدول العربية ومنها اليمن تتمثل في ضعف نظم التأمينات الاجتماعية فيها من خلال غياب معظم فروعها من ناحية ومن ناحية أخرى تواضع ماهو موجود من فروع هذه التأمينات.

رئيسة اتحاد نساء اليمن لـ«الميثاق»:

الاتحاد سيدعم المرشحات ولن نراهن على الأحزاب

▷ أشادت رئيسة اتحاد نساء اليمن رمزية الارياني بمواقف المؤتمر الشعبي العام في دعم المرأة ومساندتها للوصول الى مراكز صنع القرار وإفساح المجال لها في الانتخابات التي جرت في بلادنا وطالبته بمزيد من الدعم بحسب توجيهات فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.

وفي الوقت ذاته قالت الارياني: إن على الأحزاب ان تدعم المرأة قولاً وفعلاً بدلاً من الضجيج الاعلامي الذي يدعي دعم المرأة دون ان يكون له أثر على ارض الواقع، وطالبت في حوار مع «الميثاق» كافة الاحزب العمل على إجراء الانتخابات البرلمانية في الموعد المحدد بعيداً عن المماحكات التي تسيئ للتجربة الديمقراطية في بلادنا فإلى نص الحوار:

w dA ÆU fl UI

■ بداية نريد أن نتعرف على نشاط اتحاد نساء اليمن لتعزيز دور المرأة في خدمة قضايا المجتمع؟

– يتركز نشاط الاتحاد خلال هذه الفترة في الاسهام الجاد لإنجاح العرس الديمقراطي المتمثل بالانتخابات البرلمانية المقبلة التي من المقرر إجراؤها في ٢٧ ابريل المقبل، وهو استحقاق دستوري، يجب ان يشارك فيه كل فئات الشعب نساء ورجالاً دون تمييز، وبالتالي لدينا العديد من الانشطة في أمانة العاصمة وبقية المحافظات من خلال برامج توعوية وحملات مكثفة لتوعية المواطنين باهمية المشاركة في الانتخابات مع التركيز في هذه الانشطة على التوعية باهمية الدفع بالمواطنين لترشيح المرأة، وقد أقرينا أن تدشن هذه الفعاليات في ٢٨ من الشهر الجاري بجملة من الفعاليات التي سيقوم بها الاتحاد لتوعية الاحزاب بان المرأة من حقها ان تكون مرشحة الى جانب أخيها الرجل.

■ هذا النشاط هل سيكون لدعم المرشحات المستقلات اللاتي ينضوين في إطار الاتحاد أم للنساء الحزبيات؟

– نشاط الاتحاد سيكون للتعريف بالمرأة الراغبة في الترشح سواء كانت متحزبة أم مستقلة.. هناك نساء مستقلات سيكون دعمهن من خلال فروع الاتحاد في المحافظات في الدوائر وقد قدمنا خدمات اضافية لهن في إطار دوائرهن حتى يتعرف عليهن المواطن لتصبح قريبة منه، أما الأخوات اللاتي سوف يترشحن باسم الاحزاب سوف يحظين بدعم وتأييد أحزابهن ولكن هذا لا يعني أننا سنتخلى عنهن بل سنقف الى جانب كل النساء دون استثناء.

■ كيف تنظرين الى مواقف الاحزاب من مشاركة المرأة؟

– بكل أسف الاحزاب ليست أمينة مع قضية المرأة، فتجد هذه الاحزاب تتكلم وتخطب وتعد بدعم المرأة ولكن واقع الحال يؤكد أن تلك الاحزاب تتصرف مع قضايا المرأة بشكل آخر ينتقص من حقوق المرأة، وهناك احزاب تعد المرأة بتخصيص ١٥٪ من الدوائر للمرأة وهذا شيء جيد، إذا صدقت الوعود، ومع أني قد لا أصدق أن تحصل المرأة على هذا الرقم الا أني اقول للمرشحات إذا لم نحصل على هذا الرقم فلا يجب أن يشعرن باي غبن أو ظلم، ولهذا نتمنى أن تصدق الاحزاب بترشيح ٥٪ على الاقل وليس ١٥٪ كمرحلة أولى هذا إذا كنا موضوعيين.

■ هل تعاطي الاحزاب مع المرأة بمقدار واحد .. أم هناك تفاوت؟

– لا أريد أن اقوم بعملية تقييم موضوعي في هذه المرحلة لأننا لا نريد أن نفهم خطأ من هذا الحزب أو ذاك، ولكن أريد أن أقول: إن الـ٢٨ امرأة اللاتي نجحن في المجالس المحلية مثلاً سنجد أن ٣٢٪ منهن من القياديات في إطار اتحاد نساء اليمن و ٣٥٪ من حزب المؤتمر الشعبي العام وواحدة مستقلة والاشتراكية الوحيدة التي نجحت في ابين هي لأنها عضو في اتحاد نساء اليمن ولم تنجح أية مرأة أخرى في الحزب الاشتراكي ومن أي حزب آخر ولهذا يعد المؤتمر الشعبي العام الأقرب الى تحقيق وعوده للمرأة ولكن بصراحة نحن نطمح الى أكثر مما حصلنا عليه من دعم من المؤتمر، وبالنسبة للأحزاب الأخرى لابد أن تراجع حساباتها في التعامل مع قضايا المرأة.

■ إذا قاطعت الاحزاب الانتخابات أو تخلت عن دعم المرأة ولم ترشحها.. فما أجندة الاتحاد لترشيح المرأة؟

– حتى الآن لا نعرف كيف ستكون الانتخابات القادمة، فالاحزاب المقاطعة للانتخابات او الرافضة لدعم المرأة للترشيح سيكون لنا أجندة أخرى وترشيحهن كمستقلات وسيتولى الاتحاد دعمهن معنوياً ومادياً بقدر الإمكان بالاضافة الى الدعم الذي سنحاول الحصول عليه من الجهات، كما حدث في الانتخابات المحلية سواء من منظمات او من رجال الاعمال.

■ ماذا عن الاحزاب التي تستغل المرأة للتصويت لأعضائها ولا تفي بوعودها لدعمها؟

– تقدمنا للأحزاب بمطالبة بأن تكون لديهم مصداقية في الوعود والتعامل مع المرأة لتصبح الاقوال أفعالاً، أما أن يصرح ويكتب ويعد ويكذب أحزاباً أخرى، ولا يفي بشيء في تنفيذ وعوده فهذا غير منطقي ويعد استغلالاً للمرأة واستدراراً لها.

الشيء الثاني وهو الاهم عندما يصرح الحزب بانه مع المرأة وانه مع حقوقها في الانتخابات ثم نجد برنامجه وإيديولوجيته لاتتفهم حقوق المرأة كمرشحة وحقوقها الاخرى من الناحية الاسلامية وانه لا يرضى للمرأة ان تعمل حملات لنفسها باسم المرأة وانه سوف يعلن عن اسماء لنساء، وانهن يجب ألا يكونن معرضات للحملات وفي نفس الوقت نجده يطالب النساء بالتصويت له من أجل وصول الرجل للبرلمان وليس للتصويت للمرأة وعند وصوله الى مجلس النواب نجده يعمل ضد حقوق المرأة والطفل من ناحية التشريع وسن القوانين الخاصة بالمرأة كدية المرأة التي يريدون ان تكون نصف دية الرجل وغيرها من الحقوق كالنفقة الزوجية وحق الولاية وغيرها من القوانين التي تعطي للمرأة الحق في الحياة الكريمة غير المنقوصة مثلها مثل الرجل.

ورغم ذلك تجده يخرج ويصرح ويطالب المرأة بالتصويت له ولمرشحيه، هذه المواقف المؤسفة والمخجلة من بعض الاحزاب التي تتاجر بقضايا وحقوق المرأة دون خجل يجب أن نضع له حداً وأن تنتهي.

■ بعض الأحزاب ليست أمينة مع قضية المرأة وتنتقص من حقوقها

■ في مثل هذه الحالة ماذا ينبغي على المرأة فعله؟

– أريد من المرأة أن تعي حقوقها كمرشحة وناخبة وألا تقع ضحية الوعود الزائفة او الانجرار للدعايات المضللة التي تنتقص من حقوق المرأة من هذا الحزب أو ذاك.

■ هناك أحزاب تنتقص من حقوق المرأة .. كيف تنظرين لهذا؟ في تمثيل نساء اليمن؟

–هناك أحزاب بل قيادات وأجنحة أحزاب تقول لا ولاية للمرأة ومثل هذا جاء الينا في كتاب صغير اسمه الكوتا النسائية، وروجت له الكثير من النساء والرجال وقد استذكروا قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم عندما تولت ابنة كسرى الحكم بعد أبيها «لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» ولكن هذا الكلام لرسول الله لا يعني به التعميم بل خص حادثة معينة معبراً عن سخطه عليهم والمؤسف أن بعض علمائنا الأفاضل قد تعمدوا تشويه دور المرأة المسلمة والتقليل من أهمية دورها في بناء المجتمع وتنميته وتطويره.

■ وكيف ترون الفتوى بعدم ولاية المرأة؟

– هذا التفكير خاطئ جداً، ولايمت للدين بصلة، فالاسلام كرّم المرأة وانزل سورة باسمها وقال تعالى: «إن أكرمكم عند الله أتقاكم» وقد ذكر الشيخ محمد عبده ان الاسلام قد ساوى بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات مساواة حقيقية حتى في الحقوق السياسية ورسولنا الكريم قال: «خذوا دينكم من هذه الحميراء»، ويقصد أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

وفي تصوري فإن الذين يريدون انتقاص المرأة في حقها الشرعي او السياسي فهذا دليل على عجزهم في فهم الإسلام بالشكل الصحيح او كالذي يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعضه.

وهذا الشيء مجرد حجة ليجعلوا النساء لا يخرجن من البيت بل يظلن ربات بيوت، ولو اطلعت على الكتيب المنشور الذي أصدره البعض ستجده يقول لا يجوز للمرأة ان تعمل الا في مدرسة كل العاملين فيها من النساء ولا يدخلها مدرس او مفتش ولا أي رجل من التربية والتعليم حتى الدراسة في الجامعة لا تذهب المرأة لها، لأن المدرسين فيها دكاترة من الرجال ويوجد طلاب زملاء، وهذه نظرة ضيقة للدين من قبل بعض الناس المحسوبين على الدين واقول البعض في هذا الحزب لأن هذه النظرة القاصرة ليست لكل اعضاء وقيادات هذا الحزب بل مجموعة فقط بداخله ، ولهذا فالغريب ان النساء يذهبن لانتخاب مثل هؤلاء وهم ضد حقوقهن التي كفلها الشرع والدين.

■ إذا لم تف الاحزاب بوعودها لدعم المرأة هل تفكرون بتأسيس حزب خاص بالمرأة؟

– أنا بصراحة فكرت أن يكون هناك حزب خاص بالمرأة اسمه حزب المرأة او حزب اتحاد نساء اليمن تلتقي فيه كل النساء اللاتي يردن ترشيح أنفسهن وحين لا توافق الاحزاب على ترشيحهن، وهذا الحزب سيعمل توعية كاملة للنساء بعدم ترشيح أي عضو في الاحزاب التي لا ترشح المرأة ولا تؤمن بحقوقها التي كفلها الشرع والقرآن والسنة.

ندعو لمقاطعة الاحزاب التي لا تدعم ترشيح المرأة

■ لماذا لم يتم تأسيس هذا الحزب حتى الآن؟

– مع الأسف لا نستطيع تاسيس هذا الحزب أو الكيان المؤسسي او لإقناع النساء الا يصوتن لأحزابهن التي لا تعترف بحق المرأة في الترشيح او حزب يعترف بحق المرأة، ولكن ليس لديه مصداقية في إعطائها هذا الحق بحسب وعوده او التصريحات الصادرة من قياداته، وأريد أن أشير الى أن الكثير من عضوات الاحزاب المنضويات في إطار الاتحاد ليس لديهن قناعة كاملة في إنشاء هذا الكيان لاعتقادهن بعدم قدرتهن على التخلي عن أحزابهن وهذا لأنهن لا يدركن أهمية هذا الكيان للحفاظ على حقوق المرأة.

■ هل يؤثر العمل الحزبي على نشاط الاتحاد؟

– أبداً فلدينا عضوات من مختلف الاحزاب في كل محافظات الجمهورية دون استثناء، فكل عضوة في الاتحاد او المكتب التنفيذي او أحد الفروع تحس أنها ملك وجزء من الكيان العام للنساء، وبالتالي تتخلى عن الانتماء الحزبي وتعمل من اجل النهوض بقضايا المرأة والرفع من المهارات الحياتية والقدرات المؤسسية لدى المرأة دون النظر الى الانتماء الحزبي للمرأة.

■ إذاً كنتن تسعين للمساواة بالرجل في الحقوق والواجبات الا يشكل اتحاد نساء اليمن عقبة كإطار يحد من هذا الطموح أو يساهم في التمييز بين الرجل والمرأة؟

– استراتيجية الاتحاد لا يمكن ان يكون هناك مساواة تامة بين الرجل والمرأة .. النساء لهن خصوصيتهن والرجال لهم خصوصيتهم.. أنا شخصياً لا أريد أن يكون لي مساواة تامة بيني وبين الرجل، أنا كام ومربية لدي حقوق اكثر من الرجل.

وإذا استطعت تربية جيل متعلم متمسك بالولاء الوطني وجعلته قادراً على خدمة بلده أكون قد قدمت لوطني خدمة أفضل من الرجل، وبالتالي لا تستطيع أية امرأة أن تطالب بمساواتها الكاملة بالرجل، فالمرأة لها الحق بالعمل او تركه وتدع الرجل يعمل، فهذه ميزة لا يحصل عليها الرجل والمرأة التي تطمح ان يكون لها مساواة تامة بالرجل اعتقد أنها مغفلة.

■ كيف تؤثر العوامل الاجتماعية في الحد من طموح المرأة؟

– مازالت هناك فجوة كبيرة جداً بين الرجال والنساء في المفهوم الاجتماعي ولهذا نعمل على رفع الوعي المجتمعي حول حقوق المرأة من الناحية الدينية.. القرآن منح المرأة حقوقاً كثيرة وسمى سورة باسم النساء ولم يسم سورة باسم الرجال. والمفروض من المرأة المسلمة ان تفتخر بهذا الحق، ولذلك لابد من رفع الوعي المجتمعي لهذا الاتجاه، وهناك منظمات أجنبية تعمل على تشويه مكانة المرأة المسلمة وضد الذين الاسلامي انه لا يملك نصوصاً تساوي بين المرأة والرجل في الحقوق والواقع يؤكد أن المرأة المسلمة تتمتع بحقوق أفضل من المرأة الغربية، فلو فهم المجتمع القرآن وتعاليمه وتعاليم الدين بالشكل الصحيح لتجاوزنا كثيراً من الاشكاليات التي تقف ضد حقوق المرأة.

■ وكيف يمكن رفع الوعي المجتمعي؟

– لدينا برامج كثيرة جداً تتعلق برفع الوعي المجتمعي لذلك لابد من رفع نسبة تعليم الفتاة ومحو أمية المرأة لكي تستطيع إدراك حقوقها والعمل على تحقيقها في إطار محيطها الاسري والاجتماعي، فهناك أسر لا ترغب ولا توافق على اختلاط الطالبات والطلاب حتى في الصفوف الاولى من التعليم الاساسي وهذا يحد من تعليم الفتاة وبالتالي ينعكس على مستوى التحصيل العلمي لها واندماجها في المجتمع كعنصر فاعل.

■ دعم الرئيس للمرأة كيف تنظرون له في الاتحاد؟

– أقولها لك بأمانة: إن الأخ الرئيس علي عبدالله صالح قد منح المرأة دعماً كبيراً لم تحصل عليه في عهد أي رئيس سابق لليمن أو أي رئيس دولة عربية للمرأة.. فخامة الرئيس يصر على أن يكون هناك ٥٠ امرأة في مجلس النواب المقبل، وقالها في اكثر من اجتماع، وقد لمسنا هذا الدعم من خلال دعمه للاتحاد وغيره من المنظمات والاتحادات التي تعنى بقضايا المرأة، ونحن في الاتحاد وخارج الاتحاد نحس أنه ليس رئيساً بل أباً روحياً لكل النساء في بلادنا بمختلف أعمارهن، حتى عندما يتحدث للمرأة تجده يتحدث كاب وبالتالي فالرئيس علي عبدالله صالح هو الداعم والمشجع والمناصر للمرأة.

■ العلاقة التي تربطكم بالمنظمات المانحة؟

– المنظمات المانحة لا تعطي اي دعم الا اذا كان هناك صدق في التنفيذ لأنهم يحاسبون بشكل دقيق ولأنهم وجدوا في الاتحاد مصداقية في التعامل ، توحدت علاقتنا بكثير من هذه المنظمات المانحة وهي داعمة وشريك اساسي في تنفيذ البرامج وفي المقدمة الحكومة الهولندية التي تدعم النساء في اليمن بدون حساب، ولولا المنظمات المانحة لما استطعنا أن ننفذ الكثير من البرامج الخاصة بعمل الاتحاد لأن الدعم المقدم من الدولة لا يكفي كل الانشطة للاتحاد في كافة فروعه التي تزيد عن ٢٢ فرعاً في عموم المحافظات.

■ هل الدعم هذا مقيد بشروط معينة؟

– كل الدعم المقدم لنا في الاتحاد ياتي بدون شروط ايضاً الدعم السياسي للنساء مثله مثل أي مشروع آخر.

■ هناك من يدعون لتأجيل الانتخابات .. كيف ترين ذلك؟

– نتمنى ألا تؤجل الانتخابات اذا كان لدينا مصداقية في المسار الديمقراطي.

الديمقراطية حق من حقوق الشعب والمجتمع وليست من حق الاحزاب فقط سواء كان حزباً حاكماً أو معارضاً، الشعب هو الاساس وهو الذي جاء بالديمقراطية وبالاحزاب ذاتها، وهو الذي صوت للديمقراطية والتعددية ، وبالتالي أنا كفرد من أفراد هذا الشعب ادعو الى التمسك بالدستور والقانون بعيداً عن أي اتفاقيات او مساومات بين الاحزاب لأن التأجيل ليس من صالح الديمقراطية واليمن.

في ندوة حول المشاركة السياسية للمرأة

حُمد تدعو إلى دعم المرأة في الانتخابات القادمة

... b0 u ^ ´WFU

■ قالت الدكتورة أمة الرزاق حُمد الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام إن المرأة حظيت بمكانة خاصة في المؤتمر وتواجدت فيه منذ التأسيس قبل ربع قرن ونيف من الزمن.

وأشارت إلى أن المرأة المؤتمرية خاضت العمليات الانتخابية ولم يكن تواجدها بالتعيين ،مدللة على ذلك بانتخابها أميناً عاماً مساعداً، واستحداث قطاع خاص بالمرأة،وانتخاب ٤ نساء في عضوية اللجنة العامة للمؤتمر وزيادة تواجدها في مختلف أطره التنظيمية.

ودعت الأمين العام المساعد للمؤتمر في ندوة نظمها اتحاد نساء اليمن ونادي مدريد تحت عنوان (من أجل مشاركة سياسية فاعلة للمرأة حول زيادة المشاركة السياسية للمرأة في اليمن)- إلى التعامل بجدية مع قضايا المرأة وخصوصاً مشاركتها في الترشح للانتخابات، مشيرة إلى أن أعداد النساء في سجل الناخبين كبيرة بل إن عددهن في بعض الدوائر فاق عدد الرجال..إلى ذلك أوضح رئيس الدائرة الإعلامية بالمؤتمر الشعبي العام – طارق الشامي- أن المؤتمر عمل تعزيز مشاركة المرأة انطلاقاً من هياكله التنظيمية عبر تخصيص نسبة ١٥٪ في مختلف الأطر التنظيمية للمؤتمر الشعبي العام.

الشامي: المؤتمر يجدد مطالبته بمنح ١٥٪ من المقاعد البرلمانية للمرأة

مؤكداً أن موقف المؤتمر من تعزيز مشاركة المرأة يتجسد في مبادرته التي طرحها حول تخصيص نسبة ١٥٪ من المقاعد البرلمانية للنساء وهو ما تضمنته مبادرة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام .

ودعا الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى التعاون مع المؤتمر لتطبيق مبادرة الرئيس خلال الانتخابات القادمة ،مشيرا إلى أن المؤتمر الشعبي العام ينظر إلى المرأة كشريك أساسي في عملية التنمية ويعمل على ترسيخ ثقافة مشاركة المرأة في مختلف الجوانب سواء في أوساط المؤتمر أو في أوساط المجتمع.. وزيرة حقوق الإنسان الدكتورة هدى البان انتقدت تجاذب الأحزاب حول موضوع المشاركة السياسية للمرأة.

وطالبت بضرورة تحمل الأحزاب مسئولياتها تجاه قضايا المرأة من خلال التوقيع على ميثاق شرف يضمن وجودها كشريك في الحياة السياسية، وضرورة تخصيص دائرة في كل محافظة لتتنافس فيها النساء من كل الأحزاب.

هذا وتشير الإحصائيات تشير إلى تدني المرأة في المجلس النيابي والمجلس الشوروي وفي المجالس المحلية وكذلك مؤسسات المجتمع المدني، وبقية المواقع القيادية والمناصب العليا في الدولة والسلك الدبلوماسي..موضحة أن تواجد المرأة في المناصب السياسية لا تزال ضئيلة حيث تتواجد المرأة في هيئات قيادية عليا في (٥) أحزاب من بين (٢٢) حزباً.

البان: نقترح دائرة انتخابية للمرأة في كل محافظة

كما تؤكد الاحصاءات أن عدد النساء اللواتي يتولين مراكز قيادية في الأحزاب والتنظيمات السياسية (٣٥٩) امرأة من إجمالي (٩٧٥.١٢) أي بنسبة ٣٪، فيما وجود المرأة في قوة العمل لا يزال متدن؛ حيث بلغت نسبة العاملات ٢٥٪ من إجمالي المشتغلين فوق ١٥ سنة واللاتي يعملن في الزراعة والرعي ٨٨٪و٨٣٪ منهن يعملن بدون أجر.

مبينة أن هناك تراجع في عضوية المرأة في مجلس النواب من حيث انخفاض عددهن في الانتخابات البرلمانية من (٤٢) مرشحة في (٩٣) وفوز مرشحتين إلى (٢٣) مرشحة في ١٩٩٧م فازت ٢ من المؤتمر الشعبي العام.

– المؤتمر نت